

## مسؤول أممي يناشد المانحين مواصلة دعم لبنان



المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي

«وكالات»: ناشد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، المجتمع الدولي مواصلة دعمه الحيوي للبنانيين واللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً على أراضيهم، في وقت تواجه البلاد أزمة اقتصادية متنامية منذ 3 سنوات.

وفي ختام زيارة إلى لبنان استمرت 3 أيام، قال غراندي في بيان «الناشد المجتمع الدولي بقوة خلال هذه الأوقات الاقتصادية العالمية الصعبة، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يجب ألا يخفف الدعم المقدم للبنان، سواء لدعم اللبنانيين الذين هم بحاجة إليه أو لمئات الآلاف من اللاجئين الذين استضافوهم بسخاء لسنوات عديدة».

وأضاف «علينا ألا نلن ولا نياس. يجب علينا الوقوف مع لبنان» الذي «يمرّ بأحدي أصعب مراحلها، في وقت يستمرّ فيه باستضافة أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد سكانه في العالم».

ورأى أن اللبنانيين واللاجئين «يعانون على حدّ سواء بشكل كبير بسبب الأزمات المتعددة، الأمر الذي يدفع بالمزيد منهم إلى هاوية الفقر كل يوم».

ويشهد لبنان انهياراً اقتصادياً منذ ثلاث سنوات، صنفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ العام 1850. وخسرت الليرة معه نحو 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار وأدى الى تدهور، ومنذ اندلاع النزاع في سوريا المجاورة، في لبنان والمنطقة.

«وكالات»: ناشد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، المجتمع الدولي مواصلة دعمه الحيوي للبنانيين واللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً على أراضيهم، في وقت تواجه البلاد أزمة اقتصادية متنامية منذ 3 سنوات.

وفي ختام زيارة إلى لبنان استمرت 3 أيام، قال غراندي في بيان «الناشد المجتمع الدولي بقوة خلال هذه الأوقات الاقتصادية العالمية الصعبة، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يجب ألا يخفف الدعم المقدم للبنان، سواء لدعم اللبنانيين الذين هم بحاجة إليه أو لمئات الآلاف من اللاجئين الذين استضافوهم بسخاء لسنوات عديدة».

وأضاف «علينا ألا نلن ولا نياس. يجب علينا الوقوف مع لبنان» الذي «يمرّ بأحدي أصعب مراحلها، في وقت يستمرّ فيه باستضافة أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد سكانه في العالم».

ورأى أن اللبنانيين واللاجئين «يعانون على حدّ سواء بشكل كبير بسبب الأزمات المتعددة، الأمر الذي يدفع بالمزيد منهم إلى هاوية الفقر كل يوم».

ويشهد لبنان انهياراً اقتصادياً منذ ثلاث سنوات، صنفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ العام 1850. وخسرت الليرة معه نحو 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار وأدى الى تدهور، ومنذ اندلاع النزاع في سوريا المجاورة، في لبنان والمنطقة.

## ماكرون: قبل الاتصال ببوتين سأحدث زيلينسكي

# «الدفاع» البريطانية: دعم مواطني روسيا لحرب أوكرانيا «يتراجع بشكل كبير»



جانب من الحرب بين روسيا وأوكرانيا

تم إصلاحهما في ليتوانيا. وهناك مركز صيانة للمركبات القتالية في ليتوانيا منذ الصيف الماضي، أسسته اثنتان من كبرى شركات تصنيع الأسلحة الألمانية، وهما «راينميتال» و«كراوس مافي ويجمان».

وقال أنوساوسكاس إن ليتوانيا أصلحت حتى الآن 6 مدافع هاوتزر.

وأفادت وزارة الدفاع أنه تم تخصيص حوالي 2 مليون يورو، ما يعادل 2.1 مليون دولار لأغراض الإصلاح.

وكانت ألمانيا وهولندا هما اللتان قدمتا أساساً المدفعين اللذين تمت إعادتهما كمساعدة عسكرية لأوكرانيا التي تدافع عن نفسها ضد الغزو الروسي منذ فبراير الماضي. وتأتي الذخيرة من الجيش الليتواني، الذي يستخدم أيضاً مدافع «هاوتزر» من طراز 2000 إس في ترسانته.

وأعلنت وزارة الدفاع في فيلنوس، مساء أمس السبت، أنه تم تسليم المدفعين بالإضافة إلى الذخيرة. وقال وزير الدفاع الليتواني أرفيداس أنوساوسكاس، على موقع التواصل الاجتماعي «تويت» في أواخر نوفمبر الماضي إن مدفعي الهاوتزر

للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي سأتحدث معه مرة أخرى يوم الأحد. وبالطبع، كما كنت دائماً، يجب أولاً الحديث مع الرئيس زيلينسكي». وكان ماكرون قد ذكر في وقت سابق، يوم السبت، أنه سيناقش وضع الطاقة النووية في أوكرانيا مع بوتين بعد محادثاته مع غروسي، وفقاً لوكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، يوم السبت، إنه لا يوجد موعد محدد بعد لإجراء محادثة هاتفية بين الرئيس الروسي ونظيره الفرنسي، وصرح الرئيس الفرنسي،

عسكرية خاصة». وتتهم لندن موسكو بشن حملة تضليل. من جهة أخرى قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه يعتزم التحدث مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، قبل إجراء محادثات هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وقال ماكرون في حوار لصحيفة لو باريزيان اليومية: «انتظرت الفرصة لمناقشة كل شيء بالتفصيل مع الرئيس الأمريكي جو بايدن قبل التحدث مع بوتين، وانتظرت أيضاً إجراء محادثة مع رافائيل غروسي المدير العام

«وكالات»: قالت وزارة الدفاع البريطانية إلى تقرير صادر عن وسيلة إعلامية روسية مستقلة، زعم أن الوصول إلى البيانات التي جمعتها دائرة الحماية الفيدرالية الروسية، هي للاستخدام الداخلي.

وقالت الوزارة دون أن تحدد الوسيلة الإعلامية الروسية إن «البيانات تشير إلى أن 55 في المئة من الروس يؤيدون إجراء محادثات سلام مع أوكرانيا، بينما قال 25% فقط إنهم يؤيدون استمرار الحرب».

وقالت الوزارة إنه في بداية الحرب، كان حوالي 80 في المئة من الروس يؤيدون ما يطلق عليه الكرملين اسم «عملية

## طهران تلغي شرطة الأخلاق

# «العبو الدولية»: 28 إيرانياً بينهم 3 أطفال يواجهون خطر الإعدام

هتافات معادية للنظام. واتهم المرشد الأعلى علي خامنئي الولايات المتحدة وإسرائيل و«وكلاءهما» بتأجيج الحركة الاحتجاجية.

أفاد تقرير طبي نشرته الجمهورية الإسلامية في السابع من أكتوبر (تشرين الأول)، بأن وفاة مهسا أميني نجمت عن مرض في المخ ولم يكن سببها التعرض للضرب. غير أن عائلتها رفضت التقرير ودعت إلى إعادة النظر في أسباب الوفاة.

في الثامن من أكتوبر، قامت مجموعة مؤيدة للاحتجاجات بفرصة قناة تلفزيونية حكومية وبنت رسالة معادية لخامنئي.

في العاشر من أكتوبر، امتدت الاحتجاجات إلى قطاع النفط، مع إضرابات وتجمعات في عدة مدن. وفي الثامن عشر من الشهر عينه، انضم خامنئي إلى التحرك، ورفعوا شعار المتظاهرين «المراة، الحياة، الحرية»، في طهران، وتبعهم تجار وعمال ومعلمين.

في 22 أكتوبر، أكد مسؤول في وزارة الداخلية أن «أعمال الشعب» وصلت إلى «أبوابها الأخيرة».

في 26 أكتوبر، فتحت القوات الأمنية النار على متظاهرين تجمّعوا في مسقط رأس مهسا أميني، حسبما أفادت منظمة هيكاو التي تتخذ من البروج مقرها. وحضر آلاف الأشخاص مراسم تكريم أميني بعد مرور أربعين يوماً على وفاتها.

في 27 أكتوبر، فتحت القوات الأمنية النار ما أدى إلى مقتل شاب خلال تظاهرة في مشهد (غرب) وفقاً للمنظمة هيكاو.

في 13 نوفمبر، أصدرت محكمة في طهران أول حكم بالاعدام على خلفية الاحتجاجات بحق شخص بتهمة «الإفساد في الأرض»، إحدى أكثر الجرائم خطورة بموجب القانون الإيراني.

في نوفمبر، امتنع 11 لاعبا إيرانيا عن غناء نشيدهم الوطني قبل مباراتهم الأولى في مونديال 2022. تراجع اللاعبون عن موقفهم في المبارتين الأخريين.

في 24 نوفمبر، فتحت الأمم المتحدة تحقيقاً في القمع.



جانب من الاحتجاجات في إيران

عبرت شخصيات كثيرة عن غضبها على مواقع التواصل الاجتماعي. وخرجت مظاهرات جديدة امتدت إلى نحو 15 مدينة في الأيام التي تلت، خصوصاً في طهران ومشهد.

في 22 سبتمبر، حجبت السلطات الإيرانية الوصول إلى استغرام وواتساب، التطبيقين الأكثر استخداماً في إيران.

وأعلنت عقوبات اقتصادية تستهدف شرطة الأخلاق وعددا من المسؤولين الأمنيين. وكذلك فرضت كندا وبريطانيا عقوبات على الأوروبي عقوبات على مسؤولين إيرانيين. بناء على دعوة السلطات، تظاهر آلاف الأشخاص في 23 سبتمبر، دفاعاً عن ارتداء الحجاب.

في 25 سبتمبر، دعا الرئيس إبراهيم رئيسي القوات الأمنية إلى الرد «بحزم» على المتظاهرين. وهدد رئيس السلطة القضائية بعدم التساهل.

في 28 سبتمبر، تقدّمت أسرة مهسا أميني بشكوى ضدّ «المسؤولين عن توقيفها».

اندلعت أعمال عنف في الثاني من أكتوبر بين القوات الأمنية وطلاب في جامعة «شريف» للتكنولوجيا، التي تعدّ الأبرز في المجال العلمي في البلاد.

في الأسبوع التالي، تظاهرت طالبات ومدن إلى خلق حجابهن وإطلاق

وقال منتظري مساء السبت، في مدينة قم إن «شرطة الأخلاق ليس لها علاقة بالقضاء والغاها من أنشأها».

من جهة أخرى تتواصل الاحتجاجات الدامية في إيران، منذ 16 سبتمبر، على خلفية وفاة الشابة الإيرانية الكردية، مهسا أميني، بعد اعتقالها من قبل شرطة الأخلاق لعدم التزامها بقواعد اللباس في الجمهورية الإسلامية.

وتقول منظمة حقوق الإنسان في إيران التي تتخذ من أوسلو مقراً لها إن 448 شخصاً على الأقل بينهم نحو ستمين نقل أعمارهم عن 18 عاماً و29 امرأة قتلتوا في جميع أنحاء البلاد بأيدي قوات الأمن خلال قمع التظاهرات.

يشمل هذا العدد 128 شخصاً على الأقل قتلوا منذ 30 سبتمبر في محافظة سيستان بلوشستان (جنوب شرق) المتاخمة لباكستان، بعد تظاهرات لا علاقة لها بحركة الاحتجاج التي أشعلتها وفاة مهسا أميني وإن كانت قد أجمت الغضب على السلطة في عموم البلاد.

من جهته، أعلن الحرس الثوري مقتل أكثر من 300 شخص.

وأكد المجلس الأعلى للأمن القومي أعلى سلطة أمنية في البلاد، السبت مقتل «أكثر من مئتي شخص» بينهم مدنيون وأفراد في قوات أمنية.

«وكالات»: كشفت منظمة العفو الدولية أن هناك 28 إيرانياً على الأقل بينهم 3 أطفال معرضون لخطر الإعدام بعد اعتقالهم خلال الاحتجاجات التي شهدتها إيران مؤخراً.

وأشارت المنظمة إلى أنه حتى الآن حكم على 6 أشخاص على الأقل ممن قبض عليهم خلال احتجاجات إيران بالإعدام في محاكمات صورية، وذكرت أن سلطات النظام الإيراني تستخدم عقوبة الإعدام كأداة «للقمع السياسي من أجل خلق الرعب بين المواطنين، وإنهاء الانتفاضة الشعبية».

وأعلنت المنظمة حسب موقع «إيران اينترنشنال» أمس الأحد، صدور أحكام إعدام أولية حتى الآن بحق كل من «سهيد نور محمد زاده، وماهان صدرات مدني، ومنوشهر مهن نواز، ومحمد بروقاني، ومحمد قادلو، وأبو الفضل مهري حسين حاجيلو، ومحسن رضا زاده قراقلو، وسامان (باسين) سيدي، وسعيد شيرازي».

وشددت منظمة العفو الدولية على إمكانية استئناف هذه الأحكام، وأصدرت دعوة عامة لجميع الناس في جميع أنحاء العالم لكتابة رسائل إلى سفارة إيران في الاتحاد الأوروبي في بروكسل والمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام.

كما ذكر بيان هذه المنظمة 15 شخصاً آخرين حوكموا بتهمة «الحرابة» في محكمة كرج الثورية بمحافظة البرز.

ومن هؤلاء الأشخاص زوجان باسم فرزاتة وحديد قره حسنلو، و3 أولاد يبلغون من العمر 17 عاماً هم «أمين محمد مهدي، وشكر الله، وأمير محمد مهدي جعفري، وأرين فرزاد نيا».

ونكّرت هذه المنظمة، أن هؤلاء الأطفال الثلاثة يحاكمون أمام محاكم الكبار، خلافاً لاتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها إيران.

من ناحية أخرى أعلن المدعي العام الإيراني حجة الإسلام محمدجعفر منتظري إلغاء شرطة الأخلاق من قبل السلطات المختصة، كما أفادت وكالة الأنباء الطلابية الإيرانية «ايسنا» الأحد.

## الشرطة الإسبانية تكشف مصدر طرود مفخخة



الشرطة الإسبانية

حكومية وشركة للأقمار الصناعية تابعة للاتحاد الأوروبي والسفارة الأمريكية، في الفترة ما بين 24 نوفمبر والثاني من ديسمبر.

وتم إبطال مفعول معظمها، لكن موظفاً في السفارة الأوكرانية أصيب بجروح طفيفة عندما انفجر أحد الطرود.

وقالت وزارة الداخلية الإسبانية إنها «لا تستطيع التعليق على تقرير الصحيفة».

«وكالات»: نقلت صحيفة «الموندو» السبت عن الشرطة الإسبانية قولها إن الطرود الستة المفخخة، التي أرسلت إلى أهداف رفيعة المستوى في الأيام القليلة الماضية، جاءت من مدينة بلد الوليد بشمال البلاد.

وأرسلت الطرود لشخصيات وجهات مثل رئيس الوزراء بيدرو سانثشيت والسفارة الأوكرانية في مدريد ومكاتب

## متمردو تيغراي يعلنون «فك ارتباط» 65 في المئة من مقاتليهم بخطوط الجبهة



أفراد من قوات التيجراي

ارتكاب فظاعات ضد السكان».

وأكد أنه فور إزالة هذه التهديدات «سننجز فك الارتباط بنسبة 100 في المئة».

وأشار الجنرال تاديسي أيضاً إلى أن متمرد تيغراي «بدأوا جمع أسلحتهم الثقيلة وتجميعها في مكان واحد».

ووقع متمردو تيغراي والحكومة الإثيوبية اتفاق سلام في الثاني من نوفمبر في برييتوريا لإنهاء عامين من الصراع الذي عصفت بشمال إثيوبيا.

«وكالات»: أعلن القائد العام للقوات المتمردة في تيغراي «فك ارتباط» حوالي 65 بالمئة من المقاتلين عن الخطوط الامامية في المنطقة، بعد شهر على توقيع اتفاق سلام مع الحكومة الفدرالية الإثيوبية.

وقال رئيس أركان قوات تيغراي تاديسي وريدي لصحافيين أمس السبت «بداناً فك الارتباط ونقل قواتنا عن خطوط الجبهة والأمريسير على ما يرام». وأضاف أن «65 بالمئة من مجمل قواتنا خضعوا لهذه العملية فانسحبوا من خطوط